

أثر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL: للفترة (2001-2022).

The Impact of Increasing the Number of Small and Medium Enterprises on the Promotion of Non-Hydrocarbon Exports in Algeria: An Empirical Study Using the ARDL Model for the Period (2001-2022).

المهوب عبد القادر¹، بلخير فاطمة²

¹ جامعة غرداية، مخبر: التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية؛

abdelkader.elmihoub@univ-ghardaia.dz

² جامعة غرداية، مخبر: السياحة المؤسسات والإقليم؛

belkhir.fatima@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2024/12/01

تاريخ القبول: 2024/10/14

تاريخ الاستلام: 2024/05/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز وتعظيم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وتركز الدراسة على تحليل وضع هذه المؤسسات وتطورها، واختبار وجود علاقة التكامل المشترك باستخدام نموذج *ARDL* خلال الفترة 2001-2022. توصلت الدراسة إلى أن مؤشر التطور في الدراسة له تأثير معنوي في الأجل الطويل، وقد كان معامل الانحدار إيجابياً، مما يدل على وجود علاقة طردية بين تطور ونمو المؤسسات وزيادة الصادرات غير النفطية. الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، نموذج *ARDL*، صادرات غير نفطية.

تصنيف JEL: F10 , L25 ,M13, C32, C50

Abstract:

This study aims to explore the impact of the development of small and medium-sized enterprises (SMEs) on enhancing and maximizing non-oil exports to achieve economic development in Algeria. The study focuses on analyzing the status and evolution of these enterprises and testing for the existence of a cointegrating relationship using the *ARDL* model over the period 2001-2022.

The study yielded significant results indicating that the development index in the study has a significant impact in the long term, with a positive regression coefficient, suggesting a causal relationship between the development and growth of enterprises and the increase in non-oil exports.

Keywords: (SMEs), *ARDL* model, Non-Oil Exports.

Jel Classification Codes: F10 , L25 ,M13, C32, C50

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمودًا للاقتصاديات الوطنية في جميع أنحاء العالم. فهي تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خارج قطاع المحروقات. وقد قامت معظم الحكومات بدعم ومساندة هذه المؤسسات من خلال تهيئة بيئة اقتصادية مناسبة لها، والجزائر مثل باقي دول العالم، تبنت استراتيجية لدعم وتطوير هذه المؤسسات من خلال إصدار القانون 02-17 الذي يشكل الإطار التوجيهي لتطويرها. كما قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات والوكالات الحكومية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة بمختلف الطرق، وإذ كانت المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة فهي أكثر أهمية على مستوى الدول النامية فيمكن من خلال الاهتمام بها وترقيتها وتطويرها أن تساهم في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية لعل من أهمها ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ونتناول في هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات والتحديات التي تواجهها في الأسواق الخارجية.

1.1 إشكالية الدراسة: ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال فيما يلي:

ما مدى أثر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية؟

2.1 فرضيات الدراسة:

على ضوء ما سبق وضعنا الفرضيات التالية للإجابة على إشكالية البحث وتتمثل في:

- يوجد أثر إيجابي لزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية الصادرات غير النفطية؛
- يوجد علاقة طويلة الأجل بين زيادة عدد هذه المؤسسات والصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

3.1 أهداف الدراسة: هدفنا من هذه الدراسة هو استعراض وتحليل واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، واختبار مدى تأثير مؤشر تطور وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذه الصادرات في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال تطبيق نموذج قياسي على بيانات سلاسل زمنية للفترة (2001-2022).

4.1 منهج البحث: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ركزنا على تحليل المفاهيم ذات الصلة بالمؤسسات ص م والصادرات خارج المحروقات، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج الكمي والقياسي من خلال صياغة نموذج هيكلي باستخدام أحد الأساليب الإحصائية الذي يساعد في الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة، والمتمثل في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة المتباطئة ARDL، كأداة لتحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من المدى القصير والطويل وتحليل النتائج.

5.1 الدراسات السابقة:

- دراسة (حسين ، 2023): "أثر نمو وتزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة قياسية" استهدفت الدراسة تقييم أثر نمو وتوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز الصادرات الجزائرية خارج قطاع النفط خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2020، اعتمد الباحث منهجا وصفيا تحليليا واستخدام نموذجاً قيسياً لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة. وكشفت الدراسة عن عدم وجود تأثير يُذكر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز الصادرات، ويرجع هذا النقص في التأثير إلى حقيقة أن الغالبية العظمى من هذه المؤسسات تعمل على المستوى المحلي، مما يقيد إمكانية إسهامها في زيادة حجم الصادرات.

-دراسة (سعيدة و محمد، 2021): "أثر تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة على الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية قياسية"، والتي تهدف إلى معرفة مدى مساهمة تطور م ص م على الصادرات غير نفطية خلال الفترة 2005-2018 ، باستخدام نموذج الانحدار VAR. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين تطور المؤسسات وحجم الصادرات، ويعود ذلك إلى أن فعالية وقدرة م ص م في المساهمة في ترقية الصادرات محدودة وغير كافية، وتتميز بكونها إجراءات شكلية لم تصل إلى المستوى المطلوب.

-دراسة (فتيحة، 2014): "أثر المؤسسات ص وم على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، حاولت الباحثة تسليط الضوء على تأثير المؤسسات العمومية والخاصة والتقليدية على حجم الصادرات خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2014، وتوصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو عدد هذه المؤسسات وحجم الصادرات خارج قطاع النفط، ولكن هذه العلاقة تبقى محدودة نسبياً نظراً لتركيز هذه المؤسسات بشكل أساسي على قطاع البناء.

-دراسة (محمد رضا، 2016): "أثر إنشاء المؤسسات ص م على الصادرات خارج المحروقات"، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتصدير خارج قطاع النفط من خلال دراسة قياسية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين تطور المؤسسات ونشاط التصدير.

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها تدمج بين المنهج التحليلي والقياسي لاستكشاف أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 2001 إلى 2022 والتركيز على تحديد العلاقة بينهما في الأجل الطويل والقصير، كما اعتمدت الدراسة

على فترة زمنية طويلة واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة، مع الاستفادة من برنامج Eviews12.

2. الإطار النظري

1.2 الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واحداً من أكبر القطاعات، وقد أولت الحكومة لهذا القطاع اهتماماً كبيراً بهدف تقليل اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات وتحقيق استقلالية اقتصادية أكبر.

1.1.2 مفهومها:

واجهت الجزائر كغيرها من الدول صعوبة في تحديد تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليصنفها المشرع الجزائري من خلال القانون 02-17 المتضمن قانون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد عرفت هذه المؤسسات وفقاً للمادة 05 بأنها: مؤسسة تنتج سلعاً و/أو تقدم خدمات؛ وتشغل من (1) عامل إلى (250) عاملاً، لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 04 ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتعدى مليار (1) دينار جزائري، وتتمتع بالاستقلالية. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 1: أصناف المؤسسات حسب عدد العمال ورقم الأعمال

حجم المؤسسة	عدد عمالها	رقم أعمالها	إيراداتها السنوية
مؤسسة صغيرة جداً	09-1 عامل	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10 عامل	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50 عامل	من 400 مليون إلى 04 مليار دج	من 200 مليون إلى 01 مليار دج

المصدر: المواد: 8-10 من قانون تطوير م ص م، الجريدة الرسمية العدد2، ص: 6.

2.1.2 خصائصها: تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية:

- سهولة إنشائها: فهي لا تتطلب أموالاً كبيرة لإنشائها والتمويل غالباً ما يكون محلياً فهي منشآت فردية أو شركات أشخاص التي لا يصعب تأسيسها أو تعديل نشاطها أو حلها تبعاً للحاجة (بلمغني و عتيق، 2023، صفحة 574)
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية ونقصه بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة.

- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة.
- تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات.
- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.
- تتركز الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بنسبة كبيرة جدا في القطاع الخاص.
- مرونة استثنائية: تتمتع المؤسسات (ص وم) بقدرة فائقة على التكيف مع التحولات في البيئة الخارجية، فهي تتميز بمرونة كبيرة تستطيع من خلالها أن تغير حتى من حجم إنتاجها لتلبية لمتطلبات السوق المتقلبة.
- التكامل بين الإدارة والملكية: تتميز هذه المؤسسات بالهيكلية الإدارية البسيطة، تتجسد بمالكها الذي يشرف على مهمة تسيير المؤسسة كونها تدار من قبل شخص واحد في غالب الأحيان.

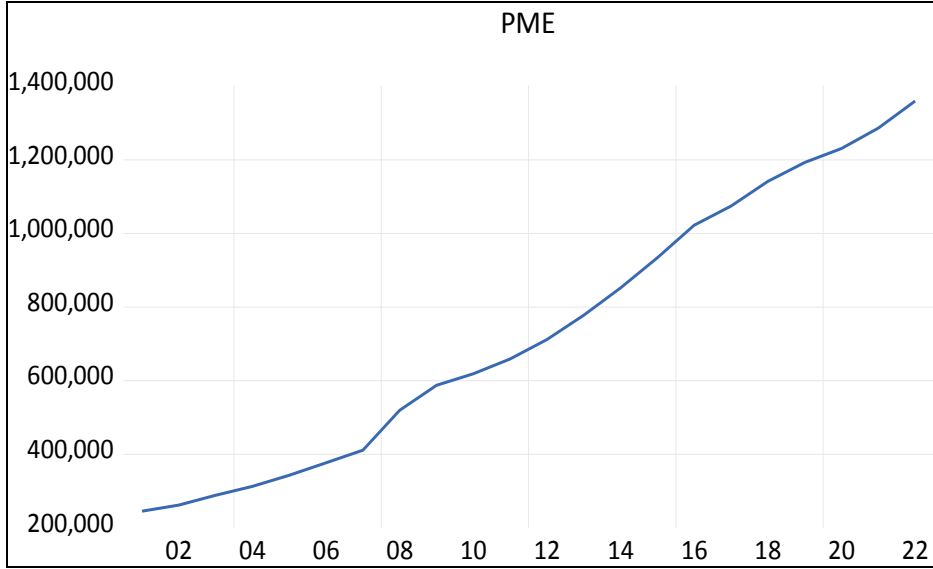
3.1.2 أهداف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- إنعاش النمو الاقتصادي: وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم هذه المؤسسات وتمكينها من المساهمة في توليد الثروة وخلق فرص العمل؛
- تحسين الأداء وتعزيز التنافسية: يهدف التركيز على المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى تحسين أدائها وزيادة تنافسيتهما في السوق المحلية والعالمية، مما يساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة؛
- تبسيط الإجراءات الجبائية: تهدف السياسات الحكومية إلى وضع نظم جبائية مناسبة ومكيفة لتخفيف العبء الضريبي عليها؛
- ترقية تصدير السلع والخدمات المنتجة؛
- تطوير الموارد البشرية: تسعى الحكومة إلى تبني سياسات تهدف إلى تطوير وتحسين المهارات والكفاءات لدى العاملين في هذه المؤسسات ، وتشجيع التجديد والابتكار؛
- تيسير الوصول إلى التمويل: تهدف السياسات الحكومية إلى تيسير الحصول على الخدمات المالية والتمويل للمؤسسات.
- المشاركة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات وتقليل معدلات البطالة.

4.1.2 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)

في إطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع المؤسسات ص وم في الجزائر، تم تنفيذ مجموعة من الإصلاحات والبرامج لتعزيز هذا القطاع، أسفرت هذه الجهود عن زيادة كبيرة في عدد المؤسسات كما هو مبين (أنظر الملحق رقم (3)) والشكل الموالي:

شكل 1: منحنى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمواً ملحوظاً في الفترة من عام 2001 إلى عام 2022، حيث ارتفعت عدد المؤسسات من 245,348 مؤسسة في عام 2001 إلى 1,359,803 مؤسسة في عام 2022. ويُرجع هذا النمو إلى السياسات الإنمائية والتوسعية التي اتبعتها الحكومة، والتي شملت خفض معدلات الفائدة على القروض المتاحة، بالإضافة إلى تقديم الدعم والمرافقة، وتعتبر المرافقة أداة فعالة لتعزيز الأنشطة والهيكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر النصائح والاقتراحات لأصحاب المشاريع، وتوجيههم في تنظيم وتنفيذ مشاريعهم بشكل أفضل.

كما قامت الحكومة أيضاً بتبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على القروض لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنشأت هيئات وأجهزة لمساندة هذه المؤسسات، منها (ANAD)، (ANDI)، (CNAC)، و (FGAR). كما أنشئت حاضنات أعمال ومشاغل لاستضافة ودعم المؤسسات الناشئة وأصحاب المشاريع، وتشجيع حاملي المشاريع الابتكارية وتحويلها إلى مؤسسات مندمجة في الاقتصاد الوطني.

5.1.2 التحديات والصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر:

على الرغم من أهمية ودور هذه المؤسسات في الاقتصاد، إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات والتحديات في الجزائر يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- صعوبة الحصول على الملكية العقارية: يعاني رواد الأعمال في الجزائر من صعوبات في الحصول على الملكية العقارية، مما يؤثر على قدرتهم على توسيع أعمالهم والاستفادة من التمويل البنكي؛
- مشاكل تمويلية: تواجه صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتطوير أعمالها. قد يكون هذا بسبب قيود التمويل المصرفي، أو عدم وجود آليات تمويل ملائمة، أو نقص الثقة من قبل المؤسسات المالية؛
- مشاكل نقص المعلومات: تواجه صعوبات في الحصول على المعلومات اللازمة لإدارة أعمالها بفعالية. قد يكون هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالسوق والعملاء والتكنولوجيا والابتكار، مما يؤثر على قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية وتنفيذها بنجاح.
- مشاكل تسويقية: تواجه تحديات في تسويق منتجاتها وخدماتها. قد يكون هناك نقص في الخبرة التسويقية والموارد المالية لتنفيذ حملات تسويق فعالة، مما يقلل من قدرتها على الوصول إلى العملاء وزيادة حصتها في السوق؛
- غياب سياسة تكوين اليد العاملة: تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من نقص في المهارات والكفاءات لدى العمالة المتاحة. يعود ذلك جزئياً إلى غياب سياسات فعالة لتطوير وتكوين القوى العاملة، مما يحد من قدرتها على الابتكار وتحسين إنتاجيتها؛ (عبدالقادر، 2006، صفحة 153)
- القيود الإدارية: مواجهة مشاكل تتمثل في معاملات تسجيل المشروع المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات الاجتماعية. (نعيمة ونورة، 2022، صفحة 322)

2.2 الإطار المفاهيمي للصادرات

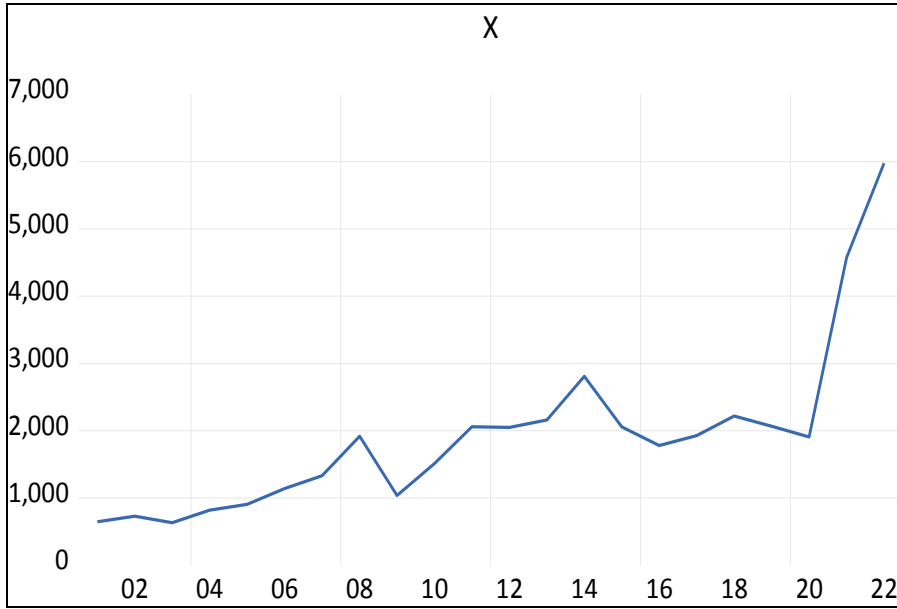
- تعد قضية التصدير من الأمور الاقتصادية الحيوية التي تولي لها الدول أهمية كبيرة، وتسعى إلى جعله من أهم المقومات الرئيسية في اقتصادها، ذلك لدورها الكبير في جلب الثروة وتلبية الاحتياجات الضرورية من الدول الأخرى.
- 1.2.2 مفهوم التصدير: في ضوء الاهتمام الواسع بمفهوم التصدير من قبل المفكرين الاقتصاديين، ظهرت عدة تعاريف له نذكر منها:
- حسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم التصدير هو: "تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود أن تكون بكثرة أو بقلّة".
- يمكن القول: أن التصدير عملية بيع وتسويق السلع والخدمات المحلية في الأسواق الخارجية، حيث يتم بيع المنتجات والخدمات لعملاء خارج البلاد وتحقيق عوائد مالية من ذلك، إذ تعتبر عملية التصدير من أهم عوامل تعزيز الاقتصاد وتوسيع فرص العمل وتعزيز التجارة الدولية.

2.2.2 أهمية التصدير: تتجلى أهمية التصدير من خلال:

- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي: يعد الاستثمار محرك أساسي لنجاح عمليات التصدير، حيث يقوم الاستثمار الأجنبي بجلب التكنولوجيا الحديثة والخبرة، ويقلل من تكاليف الإنتاج.
- خلق فرص عمل جديدة: يُعتبر قطاع التصدير مصدراً أساسياً لخلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة.
- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات مصدراً هاماً لجلب النقد الأجنبي، مما يساهم بشكل كبير في تحسين التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية. (مداني و شنوف، 2021، صفحة 45)

تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2022

شكل 2: منحنى تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الشكل رقم (02) يظهر لنا أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات كانت دون المستوى خلال الفترة (2001-2022) فقد شهدت الصادرات انتعاشاً ضعيفاً وذلك نتيجة للجهود المبذولة في تطوير هذا القطاع، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات برنامج الانتعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، من بينها: تقديم مساعدات للمصدرين والقيام بإعفاءات ضريبية (الاعفاء من الرسم على أرباح الشركات)، وإنشاء العديد من الهيئات، وسجلت أعلى قيمة لهذه الصادرات سنة 2014 بقيمة 2582 مليون دولار نتيجة لارتفاع في تصدير المواد شبه المصنعة كما عرفت 2018 ارتفاعاً بقيمة 2218

مليون دولار ويرجع ذلك لمجموعة من الحوافز التي اتخذتها الحكومة في إطار سياستها التنموية، بحيث بدأت الدولة عام 2018 تصدير الإسمنت نحو دول أوروبية وأخرى إفريقية وهذا يعكس الجهود المستمرة لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وبالرغم من ركود الاقتصاد العالمي نتيجة تفشي جائحة كوفيد، إلا أن الجزائر تمكنت من تحقيق إيرادات تجاوزت 4500 مليون دولار من الصادرات غير النفطية مع نهاية 2021، لتبلغ نهاية 2022 حاجز 5978 مليون دولار. وتعكس هذه النتائج الإيجابية التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية التي وضعتها الحكومة الهادفة إلى تحقيق التنوع والتخلص التدريجي من الاعتماد على النفط، كما تعكس جهود السلطات العمومية في دعم ومرافقة المصدرين وتذليل العقبات التي تواجههم.

3. قياس العلاقة بين زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2022

1.3 بيانات الدراسة

من أجل دراسة العلاقة بين زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة وأثرها على ترقية الصادرات خارج المحروقات استخدامنا بيانات سنوية، تم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي وتقارير وزارة الصناعة وبنك الجزائر.

2.3 متغيرات الدراسة: سنتطرق لشرح المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

✓ **الصادرات خارج المحروقات:** تعبر عن إجمالي العائدات التي يحصل عليها البنك المركزي من أموال ناتجة عن تصدير مختلف المنتجات الوطنية سواء كانت سلعا أو خدمات إلى الأسواق الدولية والمتغير التابع في هذه الدراسة ورمزنا له بـ: X

✓ **مؤشر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يمكن استخدام الصياغة الرياضية العامة للنموذج كما يلي:

$$X = f(\text{PME})$$

بالنسبة للشكل القياسي للنموذج فهو كما يلي:

$$X_t = c + \beta_1 \text{PME } t + \mu t$$

: مقدار الخطأ، c : الحد الثابت، β_1, β_2 : معلمات النموذج

نظرا لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، يتضح أن الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، ويمكن تمثيلها على النحو التالي:

$$\ln X_t = c + \beta_1 \ln \text{PME } t + \mu t$$

3.3 وصف متغيرات الدراسة:

جدول 2: ملخص وصفي لمتغيرات الدراسة

	X	PME
Mean	1921.864	736840.0
Median	1914.500	685567.5
Maximum	5977.000	1359803.
Minimum	633.0000	245348.0
Std. Dev.	1260.713	370678.7
Skewness	1.859670	0.201777
Kurtosis	6.553928	1.665353
Jarque-Bera	24.25856	1.782127
Probability	0.000005	0.410219
Sum	42281.00	16210480
Sum Sq. Dev.	33377331	2.89E+12
Observations	22	22

المصدر: مخرجات برمجية Eviews

من الجدول رقم (2) لاحظنا أن حجم العينة بلغ 22 مشاهدة و هو يُعتَبَر فترة كافية لإجراء دراسة قياسية، كما يبدو أن توزيع المشاهدات للمتغير المستقل (مؤشر الزيادة) يتبع التوزيع الطبيعي واحتمالية Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 05%، كما يُلاحظ كان الانحراف المعياري (Std. Dev) للمتغير PME هو الأكبر، ثم تلتها الصادرات X.

بالنسبة لأعلى قيمة (Maximum) للصادرات خارج المحروقات (X) فقد سجلت في عام 2022 بقيمة 5977 مليون دولار، بينما كانت أدنى قيمة (Minimum) في عام 2003 بقيمة 633 مليون دولار. أما بالنسبة لمتغير تطور (PME) فكانت أعلى نسبة له في عام 2022 بقيمة 1359803 مؤسسة، وسُجلت أدنى نسبة له عام 2001 بـ 245348 مؤسسة.

4.3 تقدير نموذج الدراسة:

1.4.3 اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية

يتم إجراء هذا الاختبار لفحص خصائص السلاسل الزمنية، بهدف التحقق مما إذا كانت المتغيرات في السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة. وتوجد عدة اختبارات نذكر منها الأكثر شيوعاً: اختبار ديكي فولر الموسع، واختبار فيلب بيرون.

- اختبار جذر الوحدة Phillips & Perron واختبار Dickey – Fuller نستخدم اختبار جذر الوحدة الأحادي المعروف باسم اختبار ديكي فولر (ADF) واختبار (PP) لتقدير استقرار السلاسل الزمنية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3: نتائج اختبار (PP) واختبار (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				UNIT ROOT TEST (ADF)	
At Level				At Level	
		X	PME	X	PME
	t-Statistic	0.9595	1.6921	0.8015	2.0063
	Prob.	0.9943	0.9992	0.9915	0.9997
At First Difference				At First Difference	
		d(X)	d(PME)	d(X)	d(PME)
	t-Statistic	-3.3055	-2.6647	-3.3595	-2.8225
	Prob.	0.0284	0.0975	0.0255	0.0730

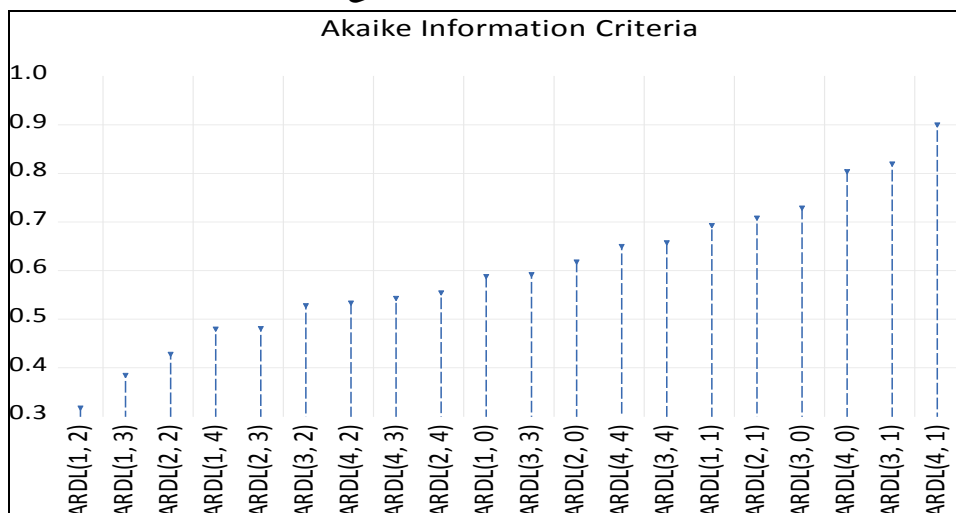
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول (3) الخاص باختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (PP)، تشير النتائج أن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى الأصلي $I(0)$ (At Level)، أي أن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة، وهذا ما يتطلب اختبارها عند الفروق الأولى (At First Difference)، بحيث نلاحظ أن القيم الاحتمالية أصبحت أقل من مستوى الثقة (5%) وهذا ما أكد رفض الفرضية (H_0) وقبول الفرضية (H_1) القاضي بعدم وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول. ولكي نتأكد أكثر قمنا باختبار (ADF)، فلاحظنا من خلال مخرجات البرنامج أن كل المتغيرات ليست مستقرة عند الدرجة I_0 ، لكنها مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$. وأخيرا يمكن القول أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ فإنه يمكن استخدامها في التقدير دون حدوث انحدار زائف.

• تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء:

استنادا أن جميع السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى $I(1)$ قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج، بحيث تبين لنا أن فترات الإبطاء المثلى للنموذج بعد اختيار أقل قيمة لمعيار (AIC) تتمثل في $ARDL(1,2)$ والنتائج موضحة في الشكل الموالي.

شكل (3): تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج وفق معيار (AIC)



المصدر: من إعداد الباحثين مخرجات (Eviews12)

2.4.3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود

من أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغير التابع (الصادرات غير النفطية) والمتغير المستقل للنموذج (زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهناك عدة طرق لاختبار الحدود سنقوم بإجراء:

• اختبار الحدود Bounds Test: يعتمد على اختبار صحة الفرضيتين

(H0): عدم وجود علاقة طويلة الأجل، (H1): وجود علاقة طويلة الأجل.

ومقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الموجودة في الجدول، ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة اختبار F المحسوبة أقل من الحد الأعلى للقيم الحرجة المحدد مسبقا عند مستوى الدلالة 5%.

جدول 4: نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis : No levels relationship		
Test Statistic	Value	حدود المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى
F-statistic	5.768604	(10%)	2.915	3.695
K عدد المتغيرات المستقلة	(1)	(5%)	3.538	4.428
		(1%)	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

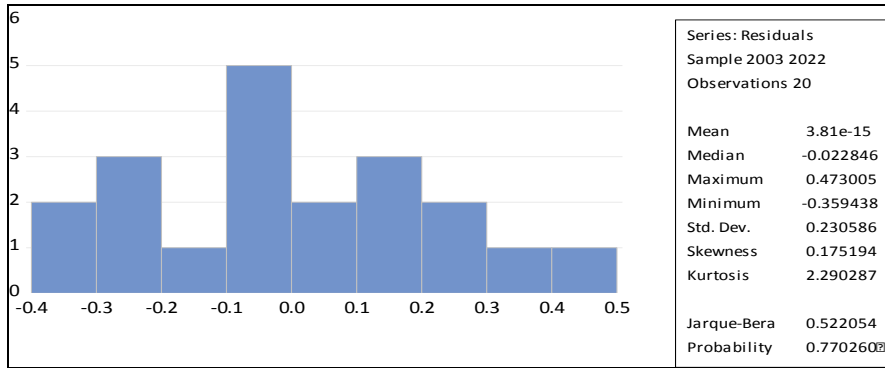
من خلال اختبار الحدود وتقدير العلاقة طويلة الأجل الموضح في الجدول رقم (4)، نجد أن قيمة

اختبار F المحسوبة (5.768604) تجاوزت الحد الأعلى للقيمة الموجودة في الجدول I(1) (4.428)

والحد الأدنى لمستوى $I(0)$ (3.538) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 والتي تشير إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأمد بين متغيرات النموذج.
3.4.3 الاختبارات التشخيصية:

● اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test): يمكن استخدام هذا الاختبار من أجل التحقق من فرضية أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. عبر قراءة مخرجات برمجية Eviews.12 كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل 4: اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

وتشير النتائج من خلال الشكل رقم (4) اختبار Jarque-Bera بلغت: (0.522054)، كما أن القيمة الاحتمالية تقدر بـ 0.770260 وهي أكبر من مستوى الثقة 5%. ما يؤكد أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

● اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: مضاعف لاغرانج LM Test

جدول 5: اختبار LM Test

LM Test :			
Null hypothesis : No serial correlation at up to 2 lags			
F-stat	0.511080	Prob. F(2,13)	0.6114
Obs*R-squared	1.457920	Prob. Chi-Square(2)	0.4824

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

تشير النتائج الموجودة في الجدول (5) إلى أن القيمة الاحتمالية (0.6114) Prob F، أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 5 % وبناءً على ذلك يمكننا استنتاج أن قيمة F غير معنوية، ما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تقول بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ورفض الفرضية البديلة H_1 .

- اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH)
هناك عدة اختبارات للكشف عن مشكلة تباين حد الخطأ ومن بينها اختبار (ARCH).

جدول 6: احتمالية اختبار ARCH Test:

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statist	3.639220	Prob. F(1,17)	0.0735
Obs*R-squar	1.985286	Prob. Chi-Square(1)	0.0672

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على Eviews12

تظهر النتائج من خلال الجدول (6) أن القيمة الاحتمالية (F) هي Prob $F(1,15) = 0.0735$ ، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نرفض (H_1) ونقبل فرضية عدم (H_0)، وهذا يعني أن النموذج المقدر مناسب ولا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

4.4.3 اختبار الاستقرار الهيكلي: الهدف منه هو اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل

- اختبار Ramsey RESET Test من أجل التأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته نقوم بهذا الاختبار والمتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

جدول 7: نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Specification : LNX LNX (-1) LNPME LNPME (-1) LNPME (-2) C			
	Value	df	Probability
t-statist	0.799552	14	0.4373
F-statistic	0.639284	(1, 14)	0.4373
Likelihood ratio	0.893025	1	0.3447

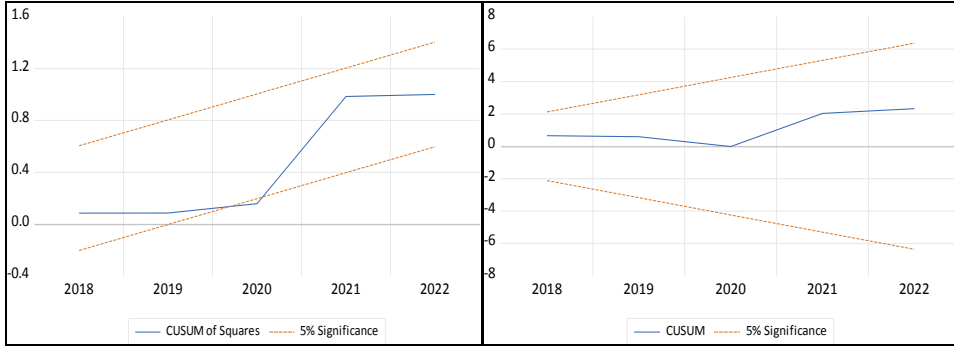
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

تشير النتائج من خلال الجدول (7) إلى أن القيمة الاحتمالية $\text{Prob } F = 0.4373$ ، وهذه القيمة أكبر من 5%، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تقول أن النموذج المدروس تم وصفه بشكل جيد، وأن الصيغة الخطية تتوافق مع بيانات الدراسة.

- اختبار ثبات النموذج:

سنستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMSQ لتحديد التغيرات الهيكلية في البيانات وذلك لتقدير مدى استقرار وانسجام المعلومات الطويلة الأجل مع المعلومات القصيرة الأجل. وكانت نتائج الاختبار كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل 5: اختبار استقرارية النموذج باستخدام (CUSUMS -CUSUM)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

استنتجنا من الشكل (5) أن النموذج مستقر ولا يوجد تغير هيكلي فيه، وأن اختبارات (CUSUM) و (CUSUMS) وقعت داخل الحدود الحرجة (العليا والدنيا) وذلك عند مستوى معنوية 5٪، هذا يشير إلى وجود استقرار وتوافق هيكلي في النموذج خلال فترة الدراسة على المدى الطويل والقصير، باستثناء الانحراف الطفيف الذي سُجل في عام 2020 والذي من المتوقع أن يتلاشى ويعود إلى الحدود الطبيعية.

5.4.3 اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط

من خلال الملحق رقم (2) نجد أن قيمة (F-statistic=16.58661) أكبر من القيمة الجدولية، واحتماليته (Prob (F =0.000) أقل من مستوى الدلالة 5٪، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 الذي تؤكد أن النموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية ويمكن أن نعتمد عليه في التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغير المستقل (PME) وتأثيره على المتغير التابع الصادرات خارج المحروقات (X) نستعمل معامل الارتباط $R = 0.815603$ ، ومعامل التحديد المعدل $R^2 = 0.766431$ وهذا يعني أن المتغير المستقل المدرج في النموذج يفسر بنسبة 76.64٪ تغيرات حجم الصادرات خارج قطاع النفط في الجزائر، أما الباقي 23.36٪ يرجع إلى متغيرات أخرى.

6.4.3 نتائج تقدير النموذج والتحليل الاقتصادي:

- في الأجل الطويل:

تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل بمستوى الدلالة 5٪ فيما يلي:

$$LNX = 0.8336 * LNPME - 3.2388$$

جدول 8: نتائج تقدير المعاملات في الأجل الطويل

Levels Equation				
الاحتمال المقابل	t-Statistic	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
0.0106	2.9117993	0.285663	0.833561	LNPME
0.4482	-0.778850	4.158437	-3.238800	C

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول (8) نستنتج أن معامل الانحدار لمؤشر تطور ونمو المؤسسات (PME) موجب بقيمة (0.833561) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين (PME) والصادرات غير النفطية فزيادة مؤشر تطور عدد المؤسسات بوحدة سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بـ (0.83) وحدة. كما نلاحظ أن احتمالية مؤشر زيادة عدد المؤسسات $\text{Prob}=0.010$ ، وهذا يعني أن له دلالة معنوية احصائية عند مستوى المعنوية المفترض 5% ويمكننا أن نعتمد عليه في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر للصادرات غير النفطية في الأجل الطويل.

• تقدير العلاقة في الأجل القصير

لدينا معادلة النموذج في الأجل القصير هي:

$$D(\text{LN}X) = -0.485742239589 ((\text{LN}X (-1) - (0.83356132 * \text{LNPME} (-1) - 3.23879976))$$

جدول 9: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (معامل تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression				
Selected Model : ARDL (1, 2)				
Sample : 2001 2022				
ECM Regression				
الاحتمال	t-Statistic	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
0.1359	1.575706	1.233212	1.943179	D(LNPME)
0.0103	-2.934187	1.303089	-3.823507	D(LNPME(-1))
0.0046	-3.328204	0.145947	-0.485742	CointEq (-1)*

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال مخرجات البرنامج في الجدول (9)، أن احتمالية المتغير المستقل (PME) في النموذج قصير الأجل موجب وليس له دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية المفترض 5% وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي في الأجل القصير.

كما نلاحظ أن معامل التصحيح للخطأ هو (-0.485742) وهو معنوي بمستوى الدلالة (Prob: 0.0046) أقل من مستوى المعنوية المفترض مما يدل على تحقق الشرطين الأساسيين، وتشير الإشارة السالبة للمعلمة إلى توافقها مع النظرية القياسية فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى

الأجل الطويل، وهذا يعني أن الأخطاء يتم تصحيحها تلقائياً بنسبة 48.57% خلال فترة واحدة والتي هي سنة.

4. مناقشة النتائج:

من خلال الاختبارات السابقة التي أجريناها لتقييم مدى صحة النموذج، تبين لنا أن النموذج صالح من كافة النواحي الإحصائية والاقتصادية والقياسية، وبناءً على ذلك، يمكننا الاعتماد على العلاقة التي توصلنا إليها بين المتغيرات المدروسة. ويمكننا القول أن:

- أظهرت نتائج اختبارات الإستقرارية (ADF, PP) لجميع السلاسل أنها مستقرة عند الفروق الأول I(1).

- نتائج اختبار الحدود أظهرت أن قيمة F المحسوبة (5.768604) كانت أكبر من القيمة الجدولية (1) (3.87) عند مستوى المعنوية 5%، هذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- اختبار مشكل الارتباط الذاتي أظهر عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي في النموذج، وتبين أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً، كما أظهر الاختبار خلو النموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين.

- نتائج تقدير النموذج ARDL تشير إلى أن معامل التحديد المعدل يساوي $R^2 = 0.766431$ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 76.64% تغيرات الصادرات خارج المحروقات، والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في هذا النموذج.

- وأظهرت الدراسة أن مؤشر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له تأثيراً ملحوظاً في الأجل الطويل على تعزيز صادرات البلاد خارج قطاع النفط. فقد بينت النتائج أن هناك علاقة إيجابية تدل على أن تطور ونمو هذه المؤسسات يرتبط بشكل كبير بتعزيز الصادرات غير النفطية. على سبيل المثال زيادة مؤشر التطور بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة هذه الصادرات بمقدار (0.83) وحدة. وهذا التأثير المتوقع يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن زيادة الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات. ويعود السبب الرئيسي لهذه العلاقة إلى النمو السريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء البلاد، والاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لهذا القطاع، بالإضافة إلى الدعم المباشر وغير المباشر الذي تقدمه هذه المؤسسات في نشاط التصدير، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى.

كما تتوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة عوامل تزيد من فرص زيادة وتوسع صادراتها منها: التميز في المنتجات: حيث غالباً ما تتميز منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفن والمهارات اليدوية، مما يجعلها محل تقدير واهتمام في الأسواق الخارجية.

الدعم الحكومي: حيث يقدم الدعم المالي وتسهيل الإجراءات من قبل الحكومة تشجيعاً لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تحسين نوعية منتجاتها وزيادة فرص التنافسية في الأسواق الخارجية.

- كما تشير الإشارة السالبة لمعلمة تصحيح الخطأ وفقاً لمنهج ECM إلى توافقها مع النظرية القياسية فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

- كما بينت النتائج الإحصائية وجود علاقة طردية في الأجل القصير بين مؤشر زيادة عدد المؤسسات ومؤشر (الصادرات غير النفطية) لكن بمعامل انحدار غير معنوي.

5. الخاتمة:

استناداً إلى ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن القول بأن العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات هي علاقة طردية، ويعود السبب الرئيسي لهذه العلاقة إلى الزيادة المستمرة في عدد هذه المؤسسات عبر البلاد، إلا أن مساهمتها في صادرات البلاد خارج النفط تبقى ضعيفة ومحدودة مقارنة بالصادرات الإجمالية، ويعود ذلك جزئياً إلى ضعف تنافسيتها وغياب استراتيجيات التوسع في الأسواق الخارجية، ويتعين على الحكومة إعادة النظر في الاستراتيجيات الخاصة بتطوير هذه المؤسسات من خلال تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين جودة المنتجات وإنتاج منتجات عالية الجودة تلي المعايير العالمية. كما يتوجب على الحكومة توفير الدعم من خلال تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية، وتوفير التمويل لتشجيع إنشاء وتطوير هذه المؤسسات في جميع القطاعات.

التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- تقديم دعم مالي وتسهيل إجراءات التمويل، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب هذه المؤسسات، خصوصاً في مجالات التسيير والتسويق وأسس التصدير، والعمل على إزالة القيود الإدارية؛

- تعزيز ثقافة التسويق الدولي لدى مديري المؤسسات، باعتبارها أبرز العوامل المؤثرة في توجه المؤسسة نحو التصدير؛

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز مكانتها في الاقتصاد التنافسي، وتشجيع المؤسسات الإنتاجية القادرة على المنافسة واختراق الأسواق الدولية؛

- تعزيز التحفيزات الضريبية والتخلص من الحواجز الجمركية؛

- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المنتجات الوطنية التي تتمتع بميزات تنافسية في الأسواق المحلية مثل التمور وزيت الزيتون وغيرها؛

- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية من خلال إنتاج منتجات عالية الجودة بتكاليف منخفضة وفقاً للمعايير العالمية؛

- بذل المزيد من الجهود لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المصدرة منها، وإزالة العوائق التنظيمية والقانونية التي تقيد قدرة المؤسسات على التصدير؛
- السعي لانضمام الجزائر إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز التبادل التجاري وتشجيع الإنتاج والتصدير.
- توسيع الشراكات التجارية إلى أسواق ناشئة واستهداف الأسواق الأقل نموا مثل الأسواق الإفريقية والعربية، والاستفادة من اتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية والإفريقية.

6. قائمة المراجع :

1.المقالات:

- نجاة بلمغني، و عائشة عتيق. (2023). أجهزة الدعم والمرافقة ودورها في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية* ، المجلد 7 (العدد1)، 571-590.
- زلاطو نعيمة، و سداوي نورة. (2022). أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الاقتصاد الوطني. *مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية* ، المجلد 6 (العدد2)، 307-326.
- جمال الدين مداني، و صادق شنوف. (2021). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات. *مجلة جديد الإقتصاد* ، المجلد 16 (العدد1)، 36-67.

3.المداخلات:

- بابا عبد القادر. (أفريل، 2006). مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر. *الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* .

4.المراسيم والقوانين:

- القانون 02 - 17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 10 يناير 2017 ، *الجريدة الرسمية العدد*. 02 .
- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5.مواقع الانترنت:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر

<https://www.bank-> (consulté le 15/07/2023).

- Ministère de l'Industrie: Bulletin d'information statistique de la PME

<https://www.industrie.gov.dz/adpmeqi/> (consulté le 05/08/2023).

قائمة الملاحق:

الملحق (1): تطور الصادرات خارج المحروقات

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم ص خ المحروقات	648	734	633	820	907	1142	1330	1920
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم ص خ المحروقات	1038	1514	2060	2048	2161	2810	2057	1781
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	/	/
حجم ص خ المحروقات	1930	2218	2068	1909	4578	5977	/	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة وبنك الجزائر

الملحق رقم(2): نموذج ARDL

R-squared	0.815603	Mean dependent var	7.480116
Adjusted R-squared	0.766431	S.D. dependent var	0.536978
S.E. of regression	0.259516	Akaike info criterion	0.352321
Sum squared resid	1.010228	Schwarz criterion	0.601254
Log likelihood	1.476789	Hannan-Quinn criter.	0.400915
F-statistic	16.58661	Durbin-Watson stat	1.519580
Prob(F-statistic)	0.000022		

المصدر: مخرجات Eviews.12

الملحق (3): تطور تعداد م ص م في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد م ص م	245348	261853	288577	312959	342788	376767	410959	519526
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد م ص م	587494	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022		
عدد م ص م	1074503	1141863	1193339	1231073	1286365	1359803		

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية وارة م ص م